حدثان على أبواب الذكرى الـ 48 لانطلاقة الثورة الفلسطينية:

المقاومة و"التسوية" وجهاً لوجه!..

دراسة من إعداد الباحث:

(أ . سـمير أحمـد)

(وكالة القدس للأنباء – قسم الدراسات)

(كانون الثاني 2013)

وكالة القدس للأنباء - قسم الدراسات

المحتوى

مقدمة:..... 3

"عمود الدخان"... و"السماء الزرقاء"!..... 5

مقدمات العدوان على القطاع: 9

انقلاب السحر على الساحر: 12

التهدئة صناعة أميركية!.. 13

المنتصرون والمهزومون: 14

"إسرائيل" بعد 11/22 ليست كما قبله! 16

المقاومة تعيد مؤشر البوصلة إلى وجهته: 20

المقاومة و"التسوية" وجهاً لوجه!.. 22

الوضع الفلسطيني إلى أين؟.. 27

غزة: سباق بين مشروعين!.. 27

الضفة بين سندان الإستيطان ومطرقة المفاوضات: 29

وكالة القدس للأنباء - قسم الدراسات

مقدمة:

عشية الذكرى الثامنة والأربعين لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في الأول من كانون الثاني / يناير من العام 1965، سجَّل الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2012 والتاسع والعشرين منه، حدثين هامين وبارزين في المفكرة الفلسطينية، سيكون لهما آثار وانعكاسات مصيرية وبالغة الخطورة على مسار الصراع العربي – الصهيوني عامة، ومستقبل القضية الفلسطينية بشكل خاص لعقود من الزمن.

الحدث الأول، ميداني عسكري، واجهت فيه قوى المقاومة الفلسطينية، في قطاع غزة، عدواناً صهيونياً غاشماً لثمانية أيام بلياليها، أطلق عليه العدو تسمية "عمود الدخان"، امتد لثمانية أيام، استخدم فيه الجيش "الإسرائيلي" مختلف أنواع الأسلحة، وأكثرها قتلاً وفتكاً وتدميراً. وقد سقط خلال هذا العدوان مئات الشهداء والجرحى، وجلهم من الأطفال والنساء، وخلَّف آثاراً بالغة على البنى التحتية للقطاع المحاصر، لكنه لم يحقق الأهداف التي حددها قادة العدو. بعدما نجحت قوى المقاومة الفلسطينية، بامتصاص واستيعاب الضربة الأولى التي استهدفت القائد الميداني المجاهد القسامي أحمد الجعبري، وبتصديها البطولي وصمودها في وجه الآلة العسكرية التدميرية؛ فتمكنت من إفشال أهداف العدوان والحقت هزيمة بالجيش الصهيوني، الذي تسمَّرت قواته البرية المؤللة عند حدود القطاع، من دون أن تتمكن من تجاوزها، بعدما دقت صواريخ المقاومة الفلسطينية، المنطلقة من الأرض الفلسطينية، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، أبواب تل أبيب والقدس في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ووضعت أكثر من خمسة ملايين صهيوني تحت مرمى نيران المقاومة، وهو ما أدى لانقلاب السحر على الساحر، ودفع قادة العدو، وثالوث العدوان: بنيامين نتنياهو، إيهودا باراك وأفيغدور ليبرمان، للهاث وراء الإدارة الأميركية ليشحذوا وقفاً لإطلاق النار ينقذهم من المصير المجهول المخبوء في أرض غزة التي أخرجت صواريخ "فجر 5" وأخواتها، بشكل فاجأ قادة العدو، وقبته الحديدية، وأربك المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية، بقدر ما هزَّ أركان الجبهة الداخلية، وأدخل الذعر في نفوس سكان الكيان "الإسرائيلي" الذين لم يخفوا هلعهم وانهيارهم الذي بدا واضحاً وجلياً في بعض الصور القليلة التي سمحت بتوزيعها الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" المتحكمة بالإدارة الإعلامية لهذا العدوان وغيره من المعارك والحروب التي يخوضها الكيان الغاصب.

أما الحدث الثاني، فسياسي ديبلوماسي، وهو استكمال واستمرار لنهج "التسوية"، ونتيجة لتعثر مسار المفاوضات المباشرة، وفشلها على مدى نحو عشرين عاماً، جرت وقائعه وفصوله بين مجلس الأمن الدولي، وأروقة الأمم المتحدة، قاده السيد محمود عباس، رئيس "سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود"، وعنوانه منح فلسطين، المحددة مساحتها بالأراضي المحتلة في الرابع من حزيران / يونيو العام 1967، "مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة"... وانتهى بتأييد وموافقة 138 دولة، وامتناع 41، ورفض 9 دول. وبصدور هذا القرار، انتقلت الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 67 من خانة "التنازع" وفق منطوق اتفاق أوسلو (1993)، إلى أراضي "دولة" محتلة، تخضع للقوانين والإجراءات الدولية التي تحول (وفق القانون الدولي) دون عمليات الاستيطان من قبل "الدولة" المحتلة!... وسقط الوطن الفلسطيني المحددة مساحته بـِ 27 ألف كيلو متر مربع، لصالح "دولة" مراقبة في الأمم المتحدة على جزء بسيط من الأرض الفلسطينية، لا تتجاوز مساحته نحو 20 بالمئة من أرض فلسطين التي يستولي العدو على 60 بالمئة منها، كمستوطنات سرطانية تحول دون قيام "دولة" قابلة للحياة... وبات إعتراف السلطة "الفلسطينية" بالكيان "الإسرائيلي" أمراً موثقاً في سجلات وقرارات الأمم المتحدة... ومعه أغلق المفاوض الفلسطيني أبواب العودة على ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين التاريخية، وصارت العودة المحكومة بالإرادة "الإسرائيلية" مرتبطة بالأراضي المحتلة عام 1967. ومن هنا يمكن أن نفهم دعوة السيد محمود عباس الأمم المتحدة لتسهيل مرور وعودة اللاجئين الفلسطينيين بسوريا إلى الأراضي المحتلة.

فكيف يمكن النظر إلى هذين الحدثين الهامين والخطيرين بمعيار المصلحة الوطنية والقومية، الفلسطينية والعربية، وانعكاسهما على القضية المركزية والصراع العربي – الصهيوني؟..

وما هي القراءة الموضوعية لصمود غزة وانتصار مقاومتها البيِّن والواضح على رابع جيش في العالم؟ وما هي النتائج التي أفرزها هذا الحدث الهام والستراتيجي على الصعد الفلسطينية والعربية و"الإسرائيلية"؟.. وما هي الدروس المستقاة من هذه المواجهة، التي تراكم خبرات وتجارب قوى المقاومة العربية في صراعها المفتوح ضد أعدائها من صهاينة وإمبرياليين، على رأسهم وفي المقدمة منهم الإدارة الأميركية التي تمد الكيان الغاصب بكل مقومات البقاء والإستمرار، وآلات الحرب والقتل والدمار الأكثر حداثة وتطوراً؟..

وما هي النتائج القريبة والبعيدة لـــ"الإنتصار" السياسي والديبلوماسي الذي "صودف" توقيته في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر، وهو تاريخ صدور قرار تقسيم فلسطين في العام 1947 الذي رفضه الشعب الفلسطيني وقاومه منذ ذلك التاريخ، وقدَّم آلاف الشهداء من أجل إسقاطه، مثلما واجه "وعد بلفور" الصادر في 2 تشرين الثاني / نوفمبر العام 1917 الذي دعت بموجبه ملكة بريطانيا لإقامة كيان لليهود في فلسطين؟.. وما هي انعكاسات هذا القرار الدولي على واقع القضية الفلسطينية ومستقبلها؟..

"عمود الدخان"... و"السماء الزرقاء"!..

انتهت في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر الفائت جولة أخرى من جولات الحرب "الإسرائيلية" على قطاع غزة، بدأت في الرابع عشر منه، من دون أن يستطيع قادة العدو وعلى رأسهم "ترويكا" العدوان: نتنياهو، باراك وليبرمان، من تحقيق الهدف الذي خرجوا من أجله إلى الحرب، ألا وهو سحق القوى المقاومة الفلسطينية، وضرب ترسانتها الصاروخية، وتوفير الأمن والإستقرار لسكان جنوبي الكيان، وصولاً لاسترجاع قوة الردع "الإسرائيلية" التي تهشمت "هيبتها" في آخر حربين شنهما الجيش "الإسرائيلي" على المقاومتين: اللبنانية في العام 2006، والفلسطينية في قطاع غزة المحاصر في العام 2009/2008، والتي خرج منهما بخيبة أمل أطاحت بعدد من رؤوس قادة الكيان، وفي المقدمة منهم رئيس الحكومة الأسبق، إيهود أولمرت، الذي اعتزل العمل السياسي، ووزير دفاعه عمير ميرتس، زعيم حزب العمل، في ذلك التاريخ، إضافة الى عدد من القادة العسكريين والأمنيين، بعدما ردت المقاومة على "عامود الدخان" بعملية "السماء الزرقاء"...

كل ما فعلته عملية "الرصاص المصبوب" بالأمس، و"عمود الدخان" اليوم، هو قتل المزيد من المدنيين، وتدمير البنى التحتية لسكان القطاع الذين يرزحون تحت عبء حصار محكم جائر منذ العام 2007، وخروج المقاومة من ميدان المواجهة أكثر قوة ومنعة، وتأييداً جماهيراً وشعبياً، ليس في القطاع وكل الأرض الفلسطينية المغتصبة والمحتلة فحسب، وإنما على مستوى العالمين العربي والإسلامي أيضاً، ناهيك عن تحرك قطاعات واسعة من الشعوب، التي تظاهرت تنديداً بالعدوان، واستنكاراً للمجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، عامة، وأطفاله، خاصة... وهو ما دفع

بعددٍ كبيرٍ من المحللين السياسيين ومن قادة الكيان الصهيوني، الى توجيه الإنتقادات لترويكا العدوان، ودعوة هؤلاء "الزعماء" لأن "يضعوا "رؤوسهم في التراب بعد عملية "عامود السحاب" (28/ 2012/11) التي أدخلت ملايين إضافية من سكان الكيان، وخاصة في المدن المسماة "البقرة المقدسة"، في تل أبيب والقدس المحتلتين، في أتون الحرب التي لم تعد أهوالها مقتصرة على الفلسطينيين وحدهم!..

والسؤال الذي شغل المحللين السياسيين على ضفتي المواجهة هو، لماذا تقدَّم العدوان على قطاع غزة، بعدما كانت الدعاية "الإسرائيلية"، وحملات الحكومة الإعلامية، ناهيك عن تصريحات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير حربه مركزة على الملف النووي الإيراني، وطبول الحرب تقرع في مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، و"ترسانتها" النووية السلمية... وفي وقت كانت فيه حكومة الكيان تجري مفاوضات تحت الطاولة، عبر المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية مع الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، لإقامة هدنة طويلة الأجل على جبهة القطاع، وقد كانت تباشير "الصفقة"، قاب قوسين أو أدنى من الظهور إلى العلن، كما أشارت صحيفة هآرتس "الإسرائيلية" في عددها الصادر صبيحة العدوان على غزة في 2012/11/15؟..

لا شك أن الخروج للحرب والعدوان كان على الدوام، ولا يزال، سياسة "إسرائيلية" نابعة من صلب وجود هذا الكيان العنصري في قلب الوطن العربي، ووظيفته، ومن الدور الذي أنيط به من قبل القائمين على وجوده واستمراره، وبقائه في هذه المنطقة من العالم كـــ "كلب حراسة دائم" لمصالح الدول الإستعمارية القديمة والجديدة، الأوروبية والأميركية التي أوجدته... مثلما هي مهمة دائمة تقتضيها مصلحة الكيان، واستمراره متسيداً ليس على الشعب الفلسطيني والعربي فحسب، وإنما على شعوب المنطقة برمتها، ولا يحتاج لمبررات لإشعال فتيل الحرب في الوقت الذي تقتضيها مصلحة الكيان، أو مقتضيات السياسة الغربية واستراتيجيتها، كما كان الحال مع العدوان الثلاثي على مصر في العام 1965، والعدوان على لبنان والمقاومة في العام 2006. وهو ما يفسر أيضاً، إعلان الحرب على إيران بسبب سعيها لامتلاك الطاقة النووية، التي تعتبرها "إسرائيل" تهديداً مباشراً لأمنها. واعتراض حكومة الكيان مؤخراً على إطلاق كوريا الشمالية قمراً صناعياً، واصفة تلك الخطوة بأنها تتنافى مع قرارات مجلس الأمن الدولي وتقوض الإستقرار الإقليمي، ومن شأنها أن تعرض السلام والإستقرار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة الشرق الأوسط للخطر!.. (الصحف الإسرائيلية يوم 2012/12/3)

أما العدوان الأخير على قطاع غزة (عمود السحاب) في الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر الفائت، فقد تم النظر إليه، وإلى مبرراته وأهدافه المتوخاة من أكثر من زاوية، تبعاً لمصلحة هذا الفريق أو ذاك. واسم هذه الحرب وعنوانها يعكس نوع الرسالة التي أرادت "إسرائيل" إيصالها وكذلك المرسل إليه، في الداخل والخارج. وظن رئيس الحكومة "الإسرائيلية" أنه بذلك سيصيب عصافير عدة بحجر واحد، أولها اغتيال عدد من القيادات الميدانية للكتائب المقاومة؛ وثانيها، تدمير مستودعات الصواريخ النوعية التي نجحت المقاومة في تمريرها إلى القطاع المحاصر، وثالثها، إنزال أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية، تزيد من أزمات الغزيين، وحاجاتهم إلى الإعمار الذي تأخر ثلاث سنوات، وترهق الحكومة المقالة بأعباء إضافية، قد تشكل مادة لتأليب أبناء غزة عليها، وتفتح ثغرة في العلاقة بين الجانبين؛ ورابعها، اختبار النظام المصري الجديد، واستكشاف نوعية وحجم ردة الفعل على العدوان، وطبيعة الدور الذي سيؤديه، خاصة وأنه يرتبط مع حركة حماس وحكومة غزة المقالة بعلاقة إخوانية مميزة.

فرسالة العدوان الداخلية، الموجهة إلى المجتمع "الإسرائيلي"، الذي بات متعطشاً لضرب قوى المقاومة، ويُمنّي نفسه بدخول معركة "حسم" يحقق من خلالها الأهداف المحدودة التي تحدث عنها أكثر من وزير في حكومة نتنياهو وملخصها: أولاً، شل القدرات العسكرية لحركة المقاومة الفلسطينية، وخاصة الصاروخية منها، والتي وصلت مفاعيلها إلى العديد من مدن و"مستوطنات" جنوبي فلسطين المحتلة، فعطلت الحياة فيها، وأجبرت نحو مليوني "إسرائيلي" على استيطان الملاجيء وأنابيب الصرف الصحي، في مسعى "إسرائيلي" لتدجين قوى المقاومة في غزة، إلى ما يشبه الوضع القائم في الضفة الغربية أي "المقاومة المشلولة"؛ ثانياً، استعادة قدرة الردع "الإسرائيلية" التي تهشمت بشكل كبير أثناء عدواني **2006** على لبنان، و**2009/2008** على قطاع غزة؛ وثالثاً، السماح لسكان جنوب "إسرائيل" للعودة إلى الحياة الطبيعية، ناهيك عن أن هذا العدوان سيساهم بدفع سكان الكيان الى الإنغماس في الشأن الأمني، وبالتالي إبعادهم عن الملف الإجتماعي الإقتصادي الذي سبق ودفع بمئات الآلاف منهم للنزول إلى الشارع في أوقات سابقة من العام الجاري.

أما خارجياً، فالرسالة المشبعة بالدمار وبالدم الفلسطيني؛ وهي موجهة إلى إيران؛ باعتبارها مستهدفاً رئيسياً من تلك الرسالة، وكأن "إسرائيل" تقول لإيران: "أنظروا ماذا سنفعل بغزة، والدور آتٍ عليكم"..!؟ وهذا ما أشارت إليه صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية في عددها الصادر في **23/**

2012/11 بقولها "إن حرب غزة لم تكن سوى تمرين على حرب يمكن أن تندلع في المستقبل بين "إسرائيل" وإيران"...

وقد وجد مايكل أورين سفير "إسرائيل" في واشنطن، أن ثمة أوجه شبه بين حرب غزة وأزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962... إذ لم تكن الولايات المتحدة الأميركية تضرب كوبا، بل الإتحاد السوفياتي (السابق). وعليه، فإن غزة لم تكن الهدف، بل إيران، حسب السفير أورين (المصدر السابق)!..

وفي جانب آخر من الصورة، ربط محللون سياسيون صهاينة التصعيد على جبهة غزة بانتخابات الكنيست التي ستجري في الثاني والعشرين من كانون الثاني / يناير المقبل، حيث أن نتنياهو الذي دخل بتحالف مع حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، يحاول تسويق ذاته بالدعاية الانتخابية كقائد يضرب بيد من حديد الفصائل الفلسطينية، خاصة في ظل غياب منافسين أقوياء، باعتبار أن الشارع "الإسرائيلي" يميل أكثر إلى التطرف في مواجهة الفلسطينيين. كما فعل مناحيم بيغن رئيس الحكومة "الإسرائيلية" الأسبق في العام 1981، حين أعطى أوامره للطيران الحربي بتوجيه ضربة عسكرية للمفاعل النووي العراقي، عشية انتخابات الكنيست العاشر... واستثمر نتائج هذه العملية في الخروج للحرب على لبنان في العام 1982... وعلى هذه الخطى سلك إيهود أولمرت طريق العدوان على غزة في العام 1988 عشية انتخابات الكنيست، إلا أن هزيمته في تلك الحرب قد أخرجته من الحياة السياسية، وحتى الآن لم يهتد الى طريق العودة إلى المسرح السياسي.

وبشأن متصل، يقول أنطوان شلحت، الباحث في الشأن "الإسرائيلي"، "إن عملية عسكرية على غزة، ستحظى بتأييد الإدارة الأميركية بحجة أنها دفاع عن النفس، وبالتالي من شأنها أن تعيد العلاقات الخاصة بين الدولتين إلى أصولها الإستراتيجية الحقيقية وتقضي على أوهام كثيرة راجت في الآونة الأخيرة، فحواها أن الخلافات بين الرئيس المنتخب باراك أوباما وبين بنيامين نتنياهو، بسبب تدخل الأخير في الانتخابات الرئاسية الأميركية لصالح المرشح ميت رومني، ستتسبب بتدخل الإدارة الأميركية في الإنتخابات "الإسرائيلية" لمصلحة منافسي نتنياهو، وهو أمر لا ينطوي على تشخيص دقيق لجوهر تلك العلاقات". (الجزيرة نت 2012/11/12)

إضافة الى كل ما تقدم، ثمة قراءات أخرى للحرب "الإسرائيلية" على قطاع غزة. من أبرزها ما جاء على لسان السيد صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من أن هذا العدوان "محاولة لتعطيل قبول فلسطين كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة". (روسيا اليوم 2012/11/23) في حين رأى فيه الدكتور برهان غليون وعبد الباسط سيدا، (رئيسان سابقان للمجلس الوطني السوري المعارض) محاولة "إسرائيلية" لحرف أنظار العالم عن "الثورة السورية" (مقابلة تلفزيونية على قناة الجديد اللبنانية مع الإعلامي طوني خليفة).

مقدمات العدوان على القطاع:

قال تقرير لـــ"هآرتس" في عددها الصادر في 11/15، "إن العدوان "الإسرائيلي" الذي بدأ الأربعاء، جاء في ختام عملية تضليل واسعة قامت بها "إسرائيل"، وسعت من خلالها إلى طمأنة حركة حماس، بأن الرد "الإسرائيلي" لن يكون قريباً على القصف الصاروخي المتقطع الذي يجيء في إطار رد المقاومة على الخروقات والإعتداءات العسكرية "الإسرائيلية". وقد سعت الى توسيط مصر مع الحكومة الفلسطينية المقالة لفرض تهدئة طويلة بين كيان العدو والمقاومة في غزة. وقد قامت مصر، عبر جهاز مخابراتها، بهذا الدور التقليدي في مسعى حثيث للوصول إلى التهدئة، وبدا أنها كانت قاب قوسين أو أدنى من الإنجاز، الذي أسقطته الغارات الجوية "الإسرائيلية" التي استهدفت الشيخ أحمد الجعبري، القائد الميداني لكتائب عزالدين القسام...

ولم تقتصر عملية التضليل هذه المرة على حماس والسلطات المصرية فحسب، وإنما شملت قيادات في الجيش "الإسرائيلي" وأجهزة الأمن، إضافة الى عدد من وزراء في الحكومة "الإسرائيلية". وكان الهدف من مناورة التضليل "طمأنة" حركة حماس لدفعها إلى خفض درجة استنفارها وجاهزيتها لحالة وقوع هجوم "إسرائيلي"، حتى تقوم الحركة باستئناف عمليات إطلاق الصواريخ ضد "إسرائيل"، وبالتالي تعقب مكان القائد العسكري لكتائب عزالدين القسام، أحمد الجعبري واغتياله".

إضافة الى ذلك، فإن عملية "عمود الدخان" لم تأت دون مقدمات على الأرض، ودون تسخين مسبق، شكلت الأرضية السياسية والتمهيد العملاني للعدوان، ويمكن تسجيل أبرز تلك الأحداث والتطورات بالتالي:

اولاً: التنسيق الأمني المصري – الأميركي – "الإسرائيلي" في سيناء، والذي ترجم بإدخال آليات عسكرية مصرية إلى المناطق الحدودية مع الكيان بما يتجاوز ومضامين الإتفاقيات الأمنية الملحقة بإتفاقيات "كامب ديفيد"، وانتشار عناصر من جهاز الموساد في سيناء، من أجل تنسيق المواجهة العسكرية والأمنية المشتركة مع القوى الجهادية المصرية المتهمة بالوقوف وراء استهداف خط أنابيب الغاز الموصل إلى الكيان الصهيوني، والضلوع بعملية إيلات في العام الماضي، وبالتنسيق مع المقاومة الفلسطينية في غزة، والمساهمة بتهريب السلاح إلى القطاع المحاصر...

ثانياً: مشاركة النظام المصري الجديد، المولود من رحم حركة **25** يناير / كانون الثاني التي أسقطت الرئيس حسني مبارك، في استمرار الحصار على قطاع غزة، وتدمير عشرات الأنفاق التي تمثل شرايين الحياة للغزيين المحاصرين منذ العام **2007**، بسبب ما ادعته السلطات المصرية من وجود صلات تنسيق بين المجموعات المصرية (السينائية) المسلحة التي استهدفت مواقع للجيش المصري مع قوى فلسطينية داخل القطاع، واتهام هذه الأخيرة بتهريب السلاح إلى سيناء عبر الأنفاق المنتشرة على طول الحدود المشتركة بين غزة ومصر.

ثالثاً: قيام طيران العدو "الإسرائيلي" في **2012/10/22** بتدمير مصنع اليرموك في السودان، الذي يقول العدو إنه يصنع الأسلحة التي يتم تهريبها إلى قطاع غزة... وقد مر هذا العدوان الذي استهدف بلداً عربياً، دون أية ردود فعل عربية رسمية أو شعبية، باستثناء بعض البيانات الخجولة الصادرة عن هذا الحزب أو ذاك. وهو ما أعطى إشارة واضحة لقادة العدو أن المناخ العربي ما بعد "الربيع" لا يختلف كثيراً عما قبله.

رابعاً: إنشغال الوضع العربي الرسمي بشكل كلي في ملف الأزمة السورية، وتكريس كل الاجتماعات والجهود المالية والديبلوماسية والتسليحية، للجامعة العربية، لتسعير نيران الحرب المفتوحة على سوريا منذ نحو العامين، مع ما يرافق ذلك من تسخين وتوتير في العلاقات مع حلفاء سوريا، وفي المقدمة منهم إيران والمقاومة اللبنانية.

خامساً: زيارة أمير قطر والوفد المرافق إلى قطاع غزة، واعتبارها عنواناً لبدء إعمار ما دمره العدوان الصهيوني في العام **2009/2008**، مع ما تحمله هذه الزيارة من تفاهمات علنية وسرية مع مصر من جهة، ومع الجانبين الأميركي و"الإسرائيلي" من جهة أخرى. وقد كشفت وسائل إعلام

العدو، أن السطات والأجهزة المختصة "الإسرائيلية" على اطلاع كامل بكافة ملفات ومشاريع إعادة البناء والإعمار التي ستمولها قطر في قطاع غزة.

سادساً: عقد بنيامين نتنياهو يوم الإثنين **11/12** لقاء مع السفراء الأجانب المعتمدين في "إسرائيل" في مدينة أشكلون، بهدف إطلاعهم على تطورات الأوضاع على الحدود مع قطاع غزة، كخطوة تمهيدية لتهيئة الرأي العام الدولي للحملة العسكرية المرتقبة... وللتأكيد على أن "إسرائيل" ستسعى لوقف إطلاق الصواريخ من القطاع، لكنه أوهم الدبلوماسيين أن الحديث لا يدور عن عملية قريبة، وترك نتنياهو نفس الانطباع عند رؤساء البلديات "الإسرائيلية" في الجنوب خلال لقائه بهم يوم الثلاثاء، عشية العدوان. وفي هذا السياق، أعلن نتنياهو وباراك سوية أن "إسرائيل" ستحدد الموعد المناسب للرد على النيران القادمة من غزة.

سابعاً: عممت وزارة خارجية الكيان تقريراً على السفراء الأجانب، سردت من خلاله ما وصفتها "المعاناة الإنسانية" لسكان المناطق المتاخمة للحدود مع قطاع غزة، جراء تواصل إطلاق الصواريخ من غزة على تلك المناطق!..

ثامناً: ولإكمال مناورة التضليل، أرسل بنيامين نتنياهو الوزير بني بيغن، ظهر الأربعاء، للحديث مع وسائل الإعلام من الجلسة الخاصة للجنة التسعة الوزارية، قبل ساعات معدودة من عملية اغتيال الشيخ أحمد الجعبري، وأعطى مقابلات صحافية قال فيها إن جولة التصعيد في القطاع قد انتهت وأن "إسرائيل" سترد في المستقبل مع أي تصعيد قادم.

تاسعاً: وبحسب موقع "هآرتس"، قبل ساعات من بدء العدوان، فإن المركب التالي في عملية التضليل تمثل بجولة نتنياهو وباراك سوية في مقر قيادة قوات الإحتلال في الجولان، بحجة الإطلاع على الأوضاع هناك، ومتابعة التطورات في سوريا.

وأوضح الموقع أن متابعة ورصد تحركات الشيخ أحمد الجعبري بدأت منذ الثلاثاء؛ لكن الأحوال الجوية العاصفة حالت دون شن الهجوم وتنفيذه في ذلك النهار، واستأنفت "إسرائيل" رصد تحركاته صباح الأربعاء. وعند تعقبه تم إبلاغ نتنياهو وباراك اللذين صادقا على تنفيذ الإغتيال وإطلاق العنان للعدوان الجديد الذي حمل عنوان "عمود الدخان". ورأى البعض أن حملة نتنياهو الإنتخابية بدأت عندما أمر باغتيال أحمد الجعبري، والتي حملت رسالة نتنياهو لـــ"الإسرائيليين" مفادها "أن من يريد أمناً يعرف لمن يصوت"!..

انقلاب السحر على الساحر:

كشفت دراسة أصدرها مركز بيغن – السادات، نشرت وسائل الإعلام في 12/6 مقتطفات منها، أن تكتيكات الخداع "الإسرائيلية" كانت مفيدة لمفاجأة حماس بشأن توقيت وحجم الهجوم، كما أن الإستخبارات عملت بشكل ممتاز، الأمر الذي مكّن سلاح الجو من تدمير السلاح الاستراتيجي لحماس، والمتمثل بصواريخ (فجر5) بعيدة المدى؛ كما أن اغتيال القائد الجعبري، (برأي الدراسة)، هو إنجاز وفق كل المقاييس والمعايير.

وفي الساعات الأولى للعدوان، سارع قادة الكيان شمعون بيريز، بنيامين نتنياهو وإيهودا باراك، الذين انتشوا بإراقة الدماء الفلسطينية فوق تراب غزة، بالإتصال بالرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير حربه، لإبلاغهما نبأ اغتيال القائد العسكري لحركة حماس في قطاع غزة، معبرين عن إشادتهم العميقة لمساندة الرئيس المنتخب "بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"... وقد ظن العدو أن الغارات التي استهدفت الشهيد الجعبري وغيره من القادة الميدانيين، وبعض المستودعات، قد أفقدت المقاومة القدرة على الرد، وشلت حركتها وألحقت بها هزيمة لن تمكنها من الرد الصاروخي، خاصة من نوع فجر 5.

لقد أرادت القيادة "الإسرائيلية" بهذا "السيناريو" تنفيذ عملية سريعة، وباهظة الثمن للمقاومة لدفعها إلى طلب وقف إطلاق النار والتهدئة. وباعتقادها أن اغتيال واحد من كبار قادة الأجنحة العسكرية، وما وصفته بـــ"الصيد الثمين"، بالتزامن مع ما يدعيه العدو من تدمير المخزون التسليحي الإستراتيجي لقوى المقاومة، سيؤدي بحسب تقديراتها إلى حالة من الارتباك في صفوف المقاومين، وانهيار معنوي، بما يعطل قدرتهم على الرد، ويدفع بقادة الفصائل والحركات الى استعجال طلب وقف إطلاق النار.

إلا أن رد المقاومة، وإن تأخر بعض الوقت، جاء قوياً وعنيفاً لم يتوقعه العدو، خاصة، بعدما بدأت صواريخها تتساقط على المدن والمستوطنات "الإسرائيلية"، امتداداً إلى قلب الكيان و"بقراته المقدسة"، تل أبيب والقدس المحتلتين. وكان وصول الدفعة الأولى من صواريخ "فجر 5" وشقيقاتها، واتساع الميدان العملاني للمقاومة الفلسطينية الى ما بعد تل أبيب، وشمول أكثر من خمسة ملايين مستوطن بالمروحة الصاروخية، كان مفاجئاً لـــ"ترويكا" العدوان: نتنياهو، بارك وليبرمان الذين ارتسمت على وجوههم علامات الخيبة والهزيمة، خاصة بعدما استنفدت طاقاتهم سلة الأهداف التي

تحدثوا عنها مراراً، والتي كان "صيدها الثمين" اغتيال القائد الجعبري، منذ الأيام الأولى للعدوان. وهو ما أدى الى تغيير وجهة الأحداث، وانقلاب السحر على الساحر.

وبهذا التحول الستراتيجي الكبير الذي صنعته المقاومة، بإتقانها الرد المتدرج، والتصعيد الممنهج، والتنسيق الفعال بين جميع أذرع القوى المقاومة، وبين القيادات الميدانية والسياسية، وجد رئيس حكومة العدو نفسه أمام واحد من خيارين، أحلاهما مر: الأول، وقف العملية العسكرية، عند الحدود التي وصلتها، والعودة إلى التهدئة في ظل استمرار سقوط صواريخ المقاومة، ولجوء أكثر من خمسة ملايين مستوطن إلى الملاجيء ، وبالتالي الإكتفاء بما "حققته" عملية "عمود الدخان"، ... أما الثاني، فهو مواصلة العدوان والإنتقال إلى العملية البرية، مع ما يحمله هذا الخيار من مفاجآت وتطورات دراماتيكية، ونتائج غير محسوبة، ودون ضمان النتائج الإيجابية، التي تسجل نقاطاً لصالح "إسرائيل" في حربها المفتوحة مع قوى المقاومة، من جهة، ولمصلحة بنيامين نتنياهو الإنتخابية، ومستقبله السياسي، من جهة أخرى، بما يعيد مشهد هزيمة إيهود أولمرت وخروجه من الحياة السياسية بعد فشل عملية "الرصاص المصبوب" في العام **2009/2008**.

التهدئة صناعة أميركية!..

دفع صمود المقاومة الفلسطينية في وجه آلة القتل والتدمير "الإسرائيلية"، ونجاح عملية "السماء الزرقاء" في مواجهة "عمود الدخان"، ومواصلة استهداف عمق الكيان الغاصب بالصواريخ، بحكومة العدو الى السير باتجاه التهدئة وطلب وقف إطلاق النار، وتجنب الإنزلاق نحو الحرب البرية، رغم استدعاء نحو **75** ألف من أفراد قوات الإحتياط. فقد استنجدت حكومة نتنياهو بالإدارة الأميركية، التي سارعت وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون في الوصول إلى القاهرة، وكان قد سبقها إلى هناك رئيسا حكومة تركيا رجب طيب أردوغان، وقطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، للعب الدور المطلوب في التأثير على حركة حماس، والعمل على تسريع وقف إطلاق النار، وإبرام إتفاق التهدئة الذي سعت مصر الى إنجازه من خلال لعب دور الوسيط بين سلطات العدو وقوى المقاومة... وهذا الدور هو نفسه الذي كان النظام المصري السابق يؤديه، مع اختلاف في بعض الجزئيات، التي لا تبرر وقوف نظام لعب الحراك الشعبي المصري الذي انطلق في **25** يناير / كانون الثاني العام **2011**

دوراً في مجيئه، ويقف على رأسه اليوم واحد من أبرز قادة حركة "الإخوان المسلمين"، الرئيس الأسبق لحزب الحرية والعدالة، الدكتور محمد مرسي.

وقد أعلن وزير خارجية مصر، قرار وقف إطلاق النار، بحضور وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية، السيدة هيلاري كلينتون، بعد ثمانية أيام من القصف والقتل والتدمير "الإسرائيلي" الذي استهدف إنزال أكبر قدر من الخسائر من المدنيين، وتدمير المنازل فوق رؤوس ساكنيها، بهدف إنزال أكبر قدر من الخسائر على كافة الصعد والمستويات، البشرية والمادية، بغية تأليب أبناء غزة على المقاومة، بعدما استنفد العدو ما يسميه بسلة الأهداف منذ الأيام الأولى للعدوان، دون أن يتمكن من إلحاق الهزيمة بالمقاومة وفرض الإستسلام عليها. وأوكلت كلينتون الى لسلطات المصرية مهمة الإشراف على تنفيذ الإتفاق، ورعاية تنفيذه، ولعب دور الحكم، وتلقي الشكاوى من قبل الطرفين في حال تم "انتهاك" الإتفاق، باعتبارها المرجعية الموجة بالإشراف على التنفيذ.

وقد لاقت الوساطة المصرية، التي أثمرت اتفاقاً لوقف إطلاق النار وإقامة التهدئة، ترحيباً وتأييداً وثناءً للرئيس المصري الدكتور محمد مرسي، من قبل الإدارة الأميركية والمجتمع الأوروبي والدولي برمته، إضافة إلى دول الجامعة العربية. وقد عبَّرت صحيفة "الفايننشال تايمز" البريطانية في عددها الصادر في **2012/11/23** عن ترحيب المجتمع الدولي بهذا الدور، مشيرة إلى "أن قدرة الرئيس المصري على إبرام اتفاق وقف إطلاق النار قد برهن على أن مصر لا تزال قوة إقليمية تعمل من أجل الإستقرار، وأن أيديولوجية حكامها الجدد لن تقود إلى أي تطرف في السياسة الخارجية". في حين اعتبرت صحيفة "الغارديان"، في التاريخ ذاته، أن الدكتور محمد مرسي "يفخر بإنجازاته كوسيط لا يمكن الإستغناء عنه بين حماس وإسرائيل".

المنتصرون والمهزومون:

إن الإنتصار والهزيمة في المواجهات الميدانية، تُقاس بمدى نجاح الجهة المبادرة في تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها من هذه المعركة أو تلك المواجهة. فلن يكون منتصراً من فشل في تحقيق الأهداف التي خرج من أجلها متظاهراً أو مُضرباً أو محارباً.

وهذا المقياس يمكن اعتماده في تحديد المنتصر والمهزوم في مواجهة الأيام الثمانية التي شهدها القطاع المحاصر بين "عمود الدخان" و"السماء الزرقاء"... بين العدو الصهيوني، الغاصب والمحتل، وبين المقاومة الفلسطينية التي تدافع عن شعبها وترد العدوان عنه، وتجاهد من أجل تحرير أرضها المغتصبة والمحتلة، واستعادة حقوقها الوطنية والقومية كاملة...

فالعدو الصهيوني الذي حدد مكان وزمان المعركة، فشل في تحقيق وإنجاز أهدافها المتوخاة التي وصفها غير محلل سياسي ومصدر مسؤول بأنها "متواضعة"، مثلما فشل في وقفها وإنهائها والتحكم بمسارها، وهو ما انعكس في مستوى الحراك الديبلوماسي الأميركي والأوروبي باتجاه القاهرة، وتشجيعها على لعب دور الوسيط بين الطرفين المتصارعين...

فلم يستطع العدو استعادة قوة الردع، واسترجاع هيبة جيشه المهزوم، أمام قوى المقاومة في لبنان وقطاع غزة المحاصر... بدليل تسمر قواته المعتدية عند حدود القطاع، وعجزه عن ركوب مغامرة الهجوم البري، غير المحسوبة النتائج والتوقعات، وتجنب الإنزلاق وسط كثبان الرمال الغزية المتحركة، كما جرى في العدوانين السابقين على لبنان **2006** وغزة **2008**...

ولم ينجح أيضاً في شل القدرات العسكرية لقوى المقاومة، رغم تصريحات قادة العدو العسكريين والسياسيين عن تدمير جل المخزون الستراتيجي من الصواريخ، التي ظلت تتساقط في أنحاء مختلفة من الكيان "الإسرائيلي" وصولاً إلى "بقراته المقدسة" في تل أبيب والقدس المحتلتين، إضافة إلى مدن ومستوطنات جنوبي الكيان...

وبدل أن ينجح قادة العدو في إعادة سكان جنوب الكيان إلى الحياة الطبيعية، دونما خوف من الصواريخ المتساقطة فوق رؤوسهم، أضافت إليهم صواريخ فجر **5** وشقيقاتها أم **75** أكثر من ثلاثة ملايين "إسرائيلي" جديد، وكان احتمال الزج بمئات آلاف من المستوطنين وارداً لو استمر العدوان على غزة لأيام اخرى؛ لأن المقاومة، التي نجحت في مفاجأة العدو بقصف تل أبيب والقدس، لم تخرج كل ما في مستودعاتها من صواريخ أكثر حداثة وتطوراً...

ورغم هذه المعادلة البينة، والواضحة في آن، فإن العديد من قادة الكيان عبروا عن ارتياحهم لوقف إطلاق النار وللنتائج التي حققتها حرب الأيام الثمانية، لجهة ما يسمونه ويدعونه "تجريد مسلحي حماس من ترسانتهم الصاروخية التي تقدر بحوالي **11** ألف صاروخ قبل بدء العملية، وتدمير

قواعد إطلاق الصواريخ"، إضافة الى اغتيال عدد من القادة العسكريين والميدانيين. (الفايننشال تايمز 2012/11/23)

إن تباشير النصر الذي لاحت في "السماء الزرقاء" للقطاع المقاوم الصامد، والتي أدت الى محاصرة وتبديد الغبار الكثيف الذي غطى ميدان المواجهة جراء مفاعيل "عمود الدخان"، ساهمت في الإضاءة على نتائج هذه المواجهة وانعكاساتها على كافة الصعد والمستويات: "الإسرائيلية" والفلسطينية والعربية والدولية...

"إسرائيل" بعد 11/22 ليست كما قبله!

حوَّلت حرب غزة بنيامين نتياهو من زعيم قوي يخاطب العالم بكل زهو محرضاً على العدوان على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وملفها النووي من على منبر الأمم المتحدة، إلى مفاوض صغير يتسول تهدئة ووقف إطلاق نار على حدود غزة، من الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما، الذي ناصبه العداء في معركته الرئاسية، تماماً كما فعلت حرب تموز / يوليو 2006 على لبنان والحرب على غزة في العام 2008 برئيس الحكومة الأسبق إيهود أولمرت الذي وجد نفسه بعد هزيمتين متلاحقتين خارج الحياة السياسية في الكيان. كل ذلك نتيجة فشل القيادة "الإسرائيلية" في إلحاق الهزيمة بقوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، التي خرجت أقوى وأكثر منعة وصلابة، وتأييداً شعبياً: لبنانياً، فلسطينياً، عربياً وإسلامياً.

وهذا التحول الذي بدأ يطبع الحياة السياسة في الكيان الصهيوني، وتفكير الكثير من قادته على اختلاف مستوياتهم: السياسية والعسكرية والأمنية، يؤشر الى عمق المأزق التاريخي الذي بدأ يعيشه هذا الكيان جراء هزائمه المتلاحقة أمام قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، التي استطاعت إحداث تغيير جوهري في استراتيجية الصراع العربي – الصهيوني، بإجبار العدو وإرغامه على الإنسحاب من أراضٍ عربية محتلة بدون قيد أو شرط، في لبنان العام 2000، وفي غزة العام 2005، على عكس ما حصل مع ثالوث "كامب ديفيد"، "أوسلو" و"وادي عربة"، أولاً... وبانتقال ساحات المعارك إلى عمق الكيان، وهو ما يتناقض ويعاكس سياسة العدو واستراتيجيته المبنية على إشعال الحروب والقتال في (أراضي الغير) العربية المحيطة به، أو حتى تلك البعيده عنه، وهو ما يبقي مدنه

وقراه ومستوطنيه بمنأى عن مفاعيل الحرب ويجنبهم ويلاتها ومآسيها التي كانت حكراً على أبناء البلدان العربية التي تستهدفها تلك الحروب والإعتداءات المستمرة، ثانياً.

كما نجحت القوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية في تحطيم الصورة النمطية التي وضع بها الجيش "الإسرائيلي"، بكونه "الجيش الذي لا يهزم"، كشفته المواجهات والاشتباكات الميدانية جندياً على حقيقته، جباناً، بتكريس حقيقة، شابها الكثير من الغموض، وغلفها إطار سميك من الوهم، تتعلق بإمكانية إلحاق الهزيمة بالجيش "الإسرائيلي" الذي ألبسته الدعاية السياسية لبوس "الجيش الذي لا يهزم". فبدا في الساحتين اللبنانية والغزية على حقيقته، قابلاً للهزيمة والإنكسار، رغم كل التقنيات الحديثة والإمكانيات والقدرات العسكرية التي توفرها له الإدارة الأميركية وشقيقاتها الأوروبيات الغربية، ثالثاً... وليس آخراً، نجاح القوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية في لجم اندفاع العدو الحربي، بفعل حالة "توازن الرعب" التي فرضها امتلاك المقاومة السلاح الصاروخي الذي قض مضاجع "الإسرائيليين" شمالاً وجنوباً ووسطاً، ومضادات الدروع التي حولت "الميركافا" إلى توابيت متنقلة، رابعاً.. وبهذه التحولات لم يعد خروج الجيش "الإسرائيلي" إلى الحرب، نزهة، لا شمالاً مع لبنان، ولا جنوباً مع غزة، ولم تعد الإعتداءات تمر من دون دفع الحساب، من أمن واستقرار جبهته الداخلية، التي ظلت طوال عقود بمنأى عن انعكاسات الحروب "الإسرائيلية، التي كانت تشن على الدول العربية القريبة والبعيدة من فلسطين المحتلة، وبات على صناع القرار في الكيان "الإسرائيلي" التفكير ملياً قبل الإقدام على أية مغامرة عسكرية في المستقبل، خامساً.

إضافة الى ما تقدم ، فإن الحرب على قطاع غزة، سجلت جملة نتائج على الصعيد "الإسرائيلي" يمكن الإشارة إلى أبرزها بالتالي:

1) أثبتت المنظومة الدفاعية المسماة بـــ"القبة الحديدة"، والتي ساهمت الإدارة الأميركية في إنتاجها، فشلها في التصدي لصواريخ المقاومة الفلسطينية، التي ظلت تتساقط في مدن ومستوطنات الكيان المحيطة بالقطاع والبعيدة عنه، متجاوزة كل التوقعات العسكرية والأمنية لقادة الإجهزة "الإسرائيلية".

ولقد أكدت الوقائع الميدانية والأرقام التي أطلقتها وسائل الإعلام "الإسرائيلي" نفسها، عدم صحة ودقة المعلومات والتصريحات التي روج لها بعض قادة الإجهزة عن نجاح "القبة الحديدية" في التصدي لأكثر من ثمانين بالمئة من الصواريخ التي أطلقتها كتائب

المقاومة المسلحة. فالأرقام تشير إلى أن العدو نجح في التصدي لنحو **420** صاروخاً، من ضمن حوالي **2500** صاروخ أطلقتها الكتائب المقاومة، وهو ما نسبته حوالي **17** بالمئة.

وقبل أن تضع الحرب أوزارها، كشفت وسائل الإعلام "الإسرائيلية" الجيل الثاني من المنظومة الدفاعية، والذي أطلق عليه تسمية "مقلاع داوود" أو "العصا السحرية" للرد على الصواريخ الأبعد مدى التي يملكها حزب الله وسوريا على حد قول الصحافة "الإسرائيلية"... ويُعد "نظام آرو" المضاد للصواريخ البالستية هو الجزء الأعلى من هذه المنظومة الدفاعية، المصممة لإسقاط صواريخ سورية وإيرانية بعيد المدى.

2) كشفت الحرب على غزة فشل المنظومة المخابراتية للمرة الثانية خلال السنوات الأخيرة، في لبنان بالأمس وفي غزة اليوم، بعدما عجزت القوات "الإسرائيلية" عن إلحاق الهزيمة بالمقاومتين اللبنانية والفلسطينية، وفشلت في تدمير المخزون الستراتيجي للصواريخ في كلا المواجهتين، برغم الطبيعة الجغرافية للقطاع المحاصر، وانكشافه أمنياً للطيران "الإسرائيلي" الذي لا يفارق سماء غزة ولبنان على مدار اليوم، ورغم وجود عشرات شبكات العملاء والجواسيس المجهزة بأحدث تقنيات الإتصال والتخابر؛ حيث ظلت صواريخ المقاومة الفلسطينية تتساقط وبنسب معقولة على مدن ومستوطنات الكيان.

3) أنهت التجربة الغزية أسطورة الطائرات الهجومية، وأكدت عدم قدرتها على حسم المعركة، رغم اتساع نطاق الغارات التي طالت البشر والحجر وأنزلت الكثير من الضحايا وألحقت دماراً كبيراً في البنى التحتية والمساكن... كما أكدت التجارب أن الحرب البرية دونها عقبات وصعوبات جمة بسبب امتلاك قوى المقاومة الصواريخ المضادة من "كورنيت" وغيرها، المتخصصة باصطياد "الميركافا" التي تعتبر أكثر الدبابات تطوراً لدى الجيش "الإسرائيلي".

4) أظهرت الحرب الأخيرة، عدم استعداد الجبهة الداخلية "الإسرائيلية" لحرب طويلة الأمد، خاصة مع سقوط الصواريخ على المدن والمستوطنات، التي أحدثت حالات من الهلع والخوف والبلبلة في صفوف سكان الكيان الذين ظلوا بمنأى عن الحروب وارتداداتها الميدانية منذ اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان "الإسرائيلي"، مما أدى الى انتشار ظاهرة الهجرة إلى المناطق الأكثر أمناً داخل الكيان، وإلى المنافي البعيدة.

وتذكر التقارير الصادرة في الكيان أن الهجرة المعاكسة من داخل الكيان إلى الخارج تتزايد أثناء فترات الحروب، وظهرت بشكل أعلى أثر سقوط آلاف الصواريخ والقذائف التي أطلقتها القوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية داخل مدن ومستوطنات الكيان في أعوام **2006** و**2009/2008** ...

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قد أكدت، في عددها الصادر في **2006/11/15**، اتساع ظاهرة "الهجرة المعاكسة"، "على خلفية عدم الاستقرار الأمني" ... وأن ارتفاعاً بنسبة **600** في المائة سجل في السنوات الأخيرة في عدد المهاجرين الروس... وأفادت الصحيفة نقلاً عن تقرير بعثت به سفارة الكيان في موسكو إلى وزارة الخارجية أن نحو **50** ألفاً من المهاجرين الروس إلى "إسرائيل" يعيشون اليوم في روسيا.

5) أكدت وقائع الحروب "الإسرائيلية" الثلاثة الأخيرة على لبنان وغزة، بالملموس، وبشكل لا يقبل الجدل، فشل الأساليب الأمنية التقليدية التي يتبعها الكيان، وفي المقدمة منها سياسة الجدران الإسمنتية التي طوق الكيان نفسه بها امتداداً من منطقة المطلة في جنوب لبنان، مروراً بالضفة الغربية والحدود مع الأردن، وصولاً إلى غزة والحدود مع مصر...

فهذه المنظومة الدفاعية المكونة من الجدران الإسمنتية والفولاذية والأسلاك الشائكة والمجسات الإلكترونية وغيرها لم تحل دون سقوط الصواريخ في عمق الكيان، من جهة، وفي تنفيذ عمليات عسكرية بطولية، كعملية تل أبيب التي تزامنت مع الحرب العدوانية على غزة.

6) أظهرت نتائج آخر الحروب العدوانية على لبنان وغزة تراجع الدور "الإسرائيلي" كحارسة قوية للمصالح الغربية في المنطقة، ولم تعد يد الجيش "الإسرائيلي" طليقة، وباتت حريتها مقيدة بالقيام بالحروب والاعتداءات على البلدان العربية القريبة والبعيدة، ولم تعد الاجتياحات نزهة مجانية، لا كلفة ولا تبعات لها، كما كان عليه الحال سابقاً، حينما كان الكيان يحدد زمان ومكان الحرب، وتطوراتها الميدانية، ونهاياتها. هذا الأمر بدلته وقلبت مقاييسه تجارب المقاومة اللبنانية والفلسطينية، التي أجبرت العدو على الإندحار من أراضٍ عربية احتلها بدون قيد أو شرط، تحت ضغط العمل الجهادي، ومن دون أن يتمكن من إخضاع انسحابه لمنطقه ولشروطه التي سبق وحكمت التجارب السابقة، مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي حددها القرار الدولي **242**، القائم

على قاعدة "الأرض مقابل السلام"!.. ولا شك أن دق طبول الحرب، وعجز ترويكا الحرب "نتنياهو، باراك وليبرمان" عن تنفيذ تهديداتهم، التي روجوا لها طويلاً، بسبب الموثق الأميركي والأوروبي المعارض، يضيف بيِّنة إضافية على تراجع هذا الدور وضعفه.

المقاومة تعيد مؤشر البوصلة إلى وجهته:

أما على جبهة القوى المقاومة المجاهدة، التي لم يحل الحصار المضروب على القطاع دون استعادة قدراتها العسكرية التي خسرت أجزاء كبيرة منها أثناء حرب "الرصاص المصبوب" في العام **2009/2008**، والحصار المضروب منذ خمس سنوات... فقد أعادت التأكيد على جهوزيتها، وقدرتها على مواجهة الحرب العدوانية "الإسرائيلية" ورفعت مستوى استعدادها على الصعد التسليحية والتدريبية، رغم الإختلال الكبير في موازين القوى، ووقوف أباطرة العالم خلف الكيان بكل قدراتهم العسكرية والمادية والمعنوية، ودوَّنت في سجلها علامات مضيئة، ودروساً، سيكون لها شأن في تزخيم العمل المقاوم الجهادي، ليس في غزة فحسب، وإنما على مجموع مساحة فلسطين التاريخية. ويمكن تحديد أبرزها بالتالي:

1) أظهرت الحرب العدوانية، ومستوى رد المقاومة ومواجهتها، تطوراً نوعياً كبيراً لدى القوى الجهادية على مختلف الصعد والمستويات، وخاصة في مستوى التسليح الكمي والنوعي الصاروخي، والتدريب العملاني، والجهوزية العالية لدى الأذرع المسلحة، والتنسيق الكامل فيما بينها، من جهة، وبينها وبين قياداتها من جهة أخرى. وهذا الأمر أدى الى تعزيز صورة القوى الجهادية، على حساب القوى الفلسطينية الموغلة في خيار التسوية و"المفاوضات" العبثية، وهو ما أكد مجدداً أن صواريخ المقاومة فعالة، وليست "عبثية" كما كان البعض يقول... وقد كشف استطلاع للرأي ارتفاع نسبة المؤيدين والداعمين للمقاومة وخيارها على مستوى الشعب الفلسطيني برمته.
2) أثبتت القوى المقاومة الجهادية، قدرة عالية على تجاوز "الصدمة" الأولى التي شكلها اغتيال بعض القادة الميدانيين وفي المقدمة منهم الشيخ أحمد الجعبري، ومواصلة العمليات القتالية، رغم اعتماد العدو سياسة الأرض المحروقة، بكافة أنواع الأسلحة، بدون تمييز بين

هدف مدني أو عسكري، أو تفريق بين طفل وشيخ وامرأة؛ فكل ما هو موجود في القطاع من بشر وحجر وشجر يشكل هدفاً لآلة الحرب "الإسرائيلية".

3) نجحت القوى الجهادية، بفضل أسلحتها النوعية وتكتيكاتها الصائبة، في قلب السحر على الساحر، خاصة بعد استخدام صواريخ "كورنيت" المضادة للدروع؛ فأعاقت الإجتياح البري، وفجر 5 وإم 75 التي وصلت إلى عمق الكيان في تل أبيب والقدس، وتوسيع الشعاع الناري لسلاح المقاومة من 40 إلى 75 كيلو متر، وهو ما أدى الى إدخال نحو خمسة ملايين من سكان الكيان في أسر الصواريخ الفلسطينية...

4) وجهت المقاومة الفلسطينية رسالة نوعية هذه المرة إلى العدو، أكدت فيها قدرتها على تهديد الجبهة الداخلية للكيان، وهو ما يعزز الدرس الذي سجلته المقاومة الإسلامية في لبنان أثناء تصديها لحرب تموز العدوانية في العام 2006، حيث تساقطت الصواريخ على حيفا، وما بعد بعد حيفا، كما حدد سماحة السيد حسن نصرالله. وهذه الرسالة توجهت إلى سكان الكيان، بقول وبفعل واضح، بأن الأمن الذي نعموا به منذ اغتصاب فلسطين في العام 1948، وخلال الحروب السابقة قد انتهى أجله، وباتوا تحت مرمى نيران المقاومة وصواريخها القريبة والبعيدة المدى، من الجبهتين الشمالية مع المقاومة الإسلامية، في لبنان، والجنوبية مع المقاومة الفلسطينية في غزة... ومما لا شك فيه، فإن وضعهم سيكون أصعب مئات المرات في حال اتساع دائرة الصراع وشمولها إيران وسوريا، وتساقط الصواريخ الإيرانية والسورية الأكثر تطوراً وقوة فوق رؤوسهم!.. بحيث لن تجدي نفعاً كل القبب الحديدية ولا العيون السحرية ولا حتى مقلاع داوود!.. ولن يبقى في الكيان مكان آمن.

5) أعاد صمود غزة، وتصدي كتائبها المسلحة البطولي للعدوان "الإسرائيلي"، توحيد الشعب والأرض الفلسطينية الذين جزأهم "التسوية" وفتتتهم مقاعيلها، وأنعش روح المقاومة لدى الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وخاصة في الضفة الغربية والشتات، مما أدى الى إطلاق حركة كفاحية شعبية في الضفة الغربية وأراضي العام 48، بيَّنت المكنون الكفاحي لدى الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني بعد سنوات من "السبات" القصري الذي فرضته سياسات "السلطة"،

والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية"؛ وقد تكللت هذه الحركة الكفاحية بالعملية البطولية النوعية التي استهدفت باصاً "إسرائيلياً" في قلب الكيان.

6) أسقطت عملية "عمود الدخان" سلة الأوهام التي حاول بعض الإعلام العربي ترويجها وإدخالها في وعي الشعب، بشكل أعاد "إسرائيل" إلى مكانها الطبيعي باعتبارها العدو الأول والأساسي للشعب الفلسطيني والأمة العربية والعالم الإسلامي ولكل الأحرار في العالم، وهو ما أفشل المخطط الأميركي – الغربي الذي نشط في الأوساط العربية الرسمية والشعبية، على استبدال العداء "لإسرائيل" بالعداء لإيران، منذ بدايات انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني في نهاية سبعينيات القرن الماضي.

7) وضعت المقاومة حداً لمقولة "إسرائيل" الكبرى، التي كان يختصرها شعار "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل"، بعدما أجبرت المقاومة اللبنانية والفلسطينية قوات العدو "الإسرائيلي" على الإنسحاب من أراضٍ احتلها في لبنان وغزة، بعدما جعلت بقاءه مستحيلاً بدون قيد أو شرط، وبدون حصوله على أية جائزة ولو ترضية، لانسحابه، كما فعل مع النظامين المصري والأردني والسلطة الفلسطينية، وذلك بفعل عمليات القوى المقاومة البطولية، التي دفعت كبار قادة العدو أن يتمنوا أن يبتلع البحر قطاع غزة، بكل ما فيه، ومن فيه، فيستريحوا من هذا الهم الذي أرَّق وجودهم، وجعل احتلالهم مكلفاً، وغير محتمل. وبهذه الإنسحابات المتتالية، وهذا الفشل المتلاحق، سقطت نظرية "إسرائيل الكبرى"، التي بدأت مع الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية المحتلة في سيناء والضفة الغربية والجولان في الرابع من حزيران / يونيو **1967**، وما تلاها من احتلال ثلثي الأراضي اللبنانية في العام **1982**، من الجنوب إلى مشارف البقاع والشمال، مروراً بالجبل والعاصمة بيروت.

المقاومة و"التسوية" وجهاً لوجه!..

منذ سبعينيات القرن الماضي، ومع التزام "منظمة التحرير الفلسطينية" برنامج النقاط العشر، أو ما اصطلح على تسميته بالبرنامج المرحلي، انقسمت الساحة الفلسطينية بين اتجاهين وخيارين:

تسووي منسجم ومتناسق ومتساوق مع المخطط الذي التزمه النظام المصري، تحديداً، ويقوم على قاعدة الشرعية الدولية وقراراتها الناظمة: **242** و**338**، ونهج المفاوضات، وإقامة سلطة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام **1967**... ومقاوم متمسك بالبندقية لغة وحيدة لمخاطبة المغتصب المحتل وتحرير كل الأرض الفلسطينية المغتصبة والمحتلة...

ولقد وضعت التجربة الفلسطينية المعاصرة، المستمرة والمتواصلة منذ **48** عاماً، المقاومة وجهاً لوجه مع "التسوية". فكانت المقاومة، وما فيها من عمليات عسكرية واستشهادية وهبات شعبية وانتفاضات تراكم الإيجابيات، وتعزز ثقة الشعب الفلسطيني والعربي بأن المقاومة هي أقصر الطرق الى تحرير الأرض وتحقيق الإنتصارات، كما أثبتت التجربة اللبنانية والعراقية والفلسطينية التي ألحقت الهزيمة بالمحتل وأجبرته على الاندحار والإنسحاب بدون قيد أو شرط... ناهيك عن أهمية دور المقاومة في حفظ القضية وصيانة وحدة الأرض والشعب...

أما مسار "التسوية": السري والعلني، الملتوي والمباشر، فكان ينتقل من خيبة إلى هزيمة، ومن منحدر إلى مترلق، ومن تنازل إلى آخر، كان من نتيجتها الاعتراف بالاغتصاب "الإسرائيلي" لنحو ثمانين بالمئة من الأرض الفلسطينية، وتجزئة الشعب، وهو ما ألحق أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي – الصهيوني، وشكل غطاء لتوسع الإستيطان ومشاريع التهويد والصهينة، المتواصلة.

ولقد جاءت نتائج الحدثين الأبرز اللذين شهدنا فصولهما في غزة والأمم المتحدة عشية إحياء الذكرى الثامنة والأربعين لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة بين **14** و**29** /**11**، معززة للفارق النوعي والجوهري بين المسارين والنهجين المتناقضين. وهذه أبرزها:

اولاً: أعاد انتصار المقاومة توحيد فلسطين، التي تشكل بأرضها وسمائها ومائها ميداناً وساحة للمجاهدين الذين وصلت صواريخهم وقذائفهم إلى عمق الوطن المحتل، إلى القدس وتل أبيب في رسالة واضحة، بأن فلسطين وحدة كاملة لا تقبل التجزئة أو القسمة، وأن هدف المقاومة سيقى تحرير كل الأرض الفلسطينية، متجاوزة الحدود التي ترسمها القرارات الدولية والاتفاقيات الثنائية، بغض النظر عن الطرف أو الجهة الفلسطينية التي تضع توقيعها عليها ...

فيما "الانتصار" الديبلوماسي كرس تقسيم الأرض الفلسطينية، وأفضى إلى تنازل المفاوض الفلسطيني عن نحو ثمانين بالمئة من فلسطين التاريخية، وإشهار اعترافه بالكيان "الإسرائيلي"، واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين في العام **1967**، هي أراضي "الدولة الفلسطينية" التي حازت على

لقب دولة غير عضو في الأمم المتحدة بصفة مراقب في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر الفائت.

ثانياً: جمع انتصار المقاومة الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده في فلسطين التاريخية والشتات في بوتقة واحدة، متجاوزاً كل الحواجز والسدود، على اختلاف أنواعها ومسمياتها، معلناً تنديده بالعدوان "الإسرائيلي" الذي يستهدف جزءاً عزيزاً من فلسطين وشعبها، ووقوفه مع قوى المقاومة في تصديهم ومواجهتهم للعدوان الغاشم....

فيما "الانتصار" الديبلوماسي، كرس تجزئة الشعب الفلسطيني، إلى ثلاثة أقسام، لا رابط بينها: الأول، هم أبناء الضفة والقطاع (سكان الدولة المراقبة)، والثاني، أبناء الأراضي المحتلة عام **1948** (الذين باتوا بعرف المنتصرين "عرب إسرائيل")، أما القسم الثالث، فيضم اللاجئين في البلاد العربية والأجنبية... وبات لكل فريق أهدافه وهمومه.

ثالثاً: انتصار المقاومة، كرَّس وحدة ميدانية مقاتلة، بدون وساطة أو رعاية أو اجتماعات أو اتفاقيات، أو إغراءات أو وعود مالية... وحدة ميدانية في مواجهة العدوان الصهيوني الغادر الذي لا يميز بين مواطن وآخر، أو بين فصيل وحركة... فكل المقاومين والمجاهدين، كما كل الفلسطينيين، أهداف "مشروعة" لنيرانه التي لا توفر طفلاً أو امرأة أو شيخاً... وحدة مقاتلة كرَّسها الميدان، واجهت العدوان بقوة، أفشلت أهدافه، وحققت انتصاراً سيكون له آثار بالغة على مسار حركة المقاومة الفلسطينية والحركات المجاهدة، وعلى مستقبل القضية....

بينما "الانتصار" الديبلوماسي، كرَّس الانقسام الجغرافي والديموغرافي، والمرجعي القائم بين سلطتي "رام الله" و"غزة"، ومرجعياتهما السياسية (فتح وحماس) والذي عجزت كل الوساطات العربية و"الإسلامية" – على اختلاف مسمياتها وعواصمها وكل الإغراءات والوعود – عن إيجاد حل لهذا النزاع وإتمام المصالحة بين الطرفين المتخاصمين...

رابعاً: إن خيار المقاومة، حفظ القضية الفلسطينية حيَّة، وأبقى حقوق الشعب الفلسطيني مشرعة في ميادين المواجهة، وفي المقدمة منها، تحرير كل الأرض الفلسطينية، وتحقيق العودة الحرة الكريمة لملايين اللاجئين إلى أرض الآباء.

أما نهج "التسوية"، الذي كانت آخر فصوله و"إنجازاته" دولة العضوية المراقبة في الأمم المتحدة، فقد غيَّر معالم القضية وأهداف النضال الفلسطيني، وبدَّل الحقوق والثوابت، فأسقط التحرير الكامل والشامل لصالح "الدولة" على أقل من عشرين بالمئة من أرض فلسطين التاريخية... وتخلى عن المقاومة المسلحة، وحتى الانتفاضة بالحجر، شاهراً أسلوب "المقاومة" الشعبية السلمية في مواجهة الاحتلال المدجج بالأحدث من السلاح الأميركي والغربي، والأكثر تطوراً، وبالجدار الفاصل وسياسات الإستيطان السرطاني والتهويد والصهينة!..

خامساً: صمود المقاومة وانتصارها، أعاد مؤشر البوصلة الفلسطينية إلى وجهته الصحيحة، نحو العدو الصهيوني، وسياساته العدوانية ومخططات الاستيطان والتهويد التي لا تميز ولا تفرق بين أراضٍ مغتصبة عام 48 أو محتلة عام 67 ...

فيما رواد "الدولة" المراقبة أضاعوا الاتجاه؛ وفوق ذلك، وضعوا مؤسسات سياسية وأجهزة أمنية كاملة لحماية الاحتلال، وتوفير الأمن للمستوطنين، من خلال السهر على منع العمل المقاوم، وتعقب واعتقال المجاهدين، والزج بهم في سجون "الدولة"، ومصادرة أسلحتهم، بدعوى عدم شرعيتها وقانونيتها!..

سادساً: لقد أجبر نهج المقاومة العدو "الإسرائيلي" على الانسحاب من أراضٍ عربية محتلة بدون قيد أو شرط، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني... وهو ما جرى في لبنان في العام 2000، وفي قطاع غزة في العام 2005....

فيما نهج "التسوية" و"انتصاراته" الديبلوماسية، وفَّر الأرضية الملائمة للتوسع الإستيطاني السرطاني، وتشريع وتسريع عمليات التهويد والصهينة التي طالت كل المدن والقرى والأحياء، والمعالم الأثرية والتراثية، والمقدسات المسيحية والإسلامية، وفي المقدمة منها المسجد الأقصى المبارك، المعرض للانهيار، جراء سياسة الحفر الممنهج والمتواصل تحت أساساته.

سابعاً: حفظ نهج المقاومة، قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني، وأكد، بالممارسة العملية، أن تحريرهم لا يتم بالمناشدات ولا بالبيانات، ولا باستجداء "العطف" من الهيئات الدولية، وإنما من خلال العمليات البطولية وأسر جنود صهاينة، وإجراء عمليات تبادل، كما جرى في عملية "الوعد الصادق" التي نفذتها المقاومة الإسلامية في لبنان في تموز/ يوليو 2006، وفي غزة بعد أسر الجندي "الإسرائيلي" جلعاد شاليط....

أما أصحاب نهج "السوية" و"الإنتصارات" الديبلوماسية، فلم ينجحوا في إطلاق معتقل واحد، ولم يستطيعوا ترجمة مضامين وبنود اتفاق "أوسلو" التي تدعو الى إطلاق سراح كل المعتقلين والأسرى من السجون "الإسرائيلية" ما قبل التوقيع على الاتفاق المذكور... لا! بل ازدادت أعدادهم، ومن بينهم مئات الأطفال والنساء، ولم تشفع للكثيرين منهم أوضاعهم الصحية المستعصية!..

ثامناً: نجحت المقاومة بكل أشكالها العسكرية والسياسية والإقتصادية، في محاصرة الكيان الإسرائيلي، وحالت دون إقامة العلاقات الديبلوماسية معه، وفرض المقاطعة الإقتصادية عليه من قبل العديد من دول العالم،....

أما أرباب التسوية فقد كسروا هذا الحاجز، وأنهوا المقاطعة، وفكوا عزلة الكيان، بعد توقيع مصر و"منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن على اتفاقيات "كامب ديفيد"، "أوسلو" و"وادي عربة"، ما أدى الى كسر هذا الجدار، وتشريع أبواب الاعتراف بالكيان وتمدده في كافة الإتجاهات، بما فيها بعض الدول العربية، إن لم نقل معظمها...

تاسعاً: لقد حشدت قوى المقاومة، في جبهتها، الغالبية العظمى من الشعب العربي، وشعوب العالم الإسلامي، والأحرار في العالم. وتمظهرت أشكال التضامن والدعم في حملات وقوافل وسفن كسر الحصار التي اتجهت نحو قطاع غزة بحراً وبراً... وفي التظاهرات المنددة بالسياسات العدوانية "الإسرائيلية" والداعمة للمقاومة....

في حين أن أرباب "التسوية" والمفاوضات، في الساحة الفلسطينية، كانوا جزءاً من النظام العربي الرسمي، يلتزمون سياساته ومبادراته "السلمية" القائمة على مبدأ "الأرض مقابل السلام" التي قدمها الأمير (الملك) فهد بن عبدالعزيز، في العام **1981** بمدينة فاس المغربية؛ و"التطبيع الكامل والشامل مقابل الإنسحاب من الأراضي المحتلة"، التي طرحها خليفته الأمير (الملك) عبدالله بن عبد العزيز في العام **2002** في القمة العربية في العاصمة اللبنانية، وينحازون في خياراتهم إلى جانب محور "الإعتدال" العربي، الذي يتماهى مع السياسات والرؤى الأميركية بكل دقة وشفافية!..

الوضع الفلسطيني إلى أين؟..

إن الحراك الذي تشهده الساحة الفلسطينية، على جبهتي المقاومة و"التسوية"، ما بعد الحدثين الهامين في غزة، والأمم المتحدة، مرشح للاستمرار والتواصل على طرفي نقيض. في قطاع غزة الذي لا يزال محاصراً، رغم اتفاق وقف إطلاق النار، لم تفارقه الانتهاكات والاعتداءات "الإسرائيلية"؛ وفي الضفة الغربية المحتلة، لم يغيِّر قرار الجمعية العامة من وضعها ولم يبدل من حالها، رغم الأصوات التي نالتها السلطة "الفلسطينية"، وأهلتها لتصبح دولة غير عضو بصفة مراقبة في الأمم المتحدة... فكل فريق يحاول البناء على ما تحقق في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي والتاسع والعشرين منه، رغم ما يميز البناء على صخر المقاومة، عن ذلك المبني على أسس من الأوهام والأضاليل والرمال المتحركة.

فإلى أين يتجه الوضع في غزة؟.. وأي مصير ينتظر الضفة الغربية؟

غزة: سباق بين مشروعين!..

إن الوضع في قطاع غزة، والذي يشهد خروقات "إسرائيلية" دائمة، يكتنفه الكثير من الغموض، في ظل وجود رؤى متباينة حول واقع القطاع ومستقبله، تتمحور حول اتجاهين متناقضين، لا جامع بينهما:

أول، مقاوم جهادي يسعى الى استثمار ما تحقق من انجازات أفرزتها المواجهة الأخيرة بين "عمود الدخان" و"السماء الزرقاء"، والبناء عليها بما يسهم في تعزيز صمود القطاع، على كافة الصعد والمستويات: المادية والمعنوية، وحفظ قواه الجهادية بجهوزية تامة، وتعويض الخسائر كافة التي تكبدتها القوى المقاومة، لتمكينها من مواجهة حرب "إسرائيلية" مقبلة، ما انفكت وسائل إعلام العدو وتصريحات قادته في الترويج لها منذ اللحظات الأولى لصدور قرار وقف إطلاق النار، والمدعمة بالخروقات "الإسرائيلية" العديدة المتواصلة، والتي تهدد بانهيار "التهدئة" في أية لحظة واستئناف الحرب، كما جاء على لسان السيد موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس...

(وكالة سما **2012/11/23**)

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من قناعات ثابتة بأن قطاع غزة الصامد والمقاوم ليس جزيرة مستقلة، أو معزولة عن الكل الفلسطيني، على كافة الصعد: الجغرافية والديموغرافية والسياسية، رغم حالة الانقسام المستمرة منذ سنوات عدة، بفعل الصراع المفتوح بين حركتي فتح وحماس، الذي لم تنجح كل الوساطات العربية والإغراءات في إنهائه، وإعادة توحيد ما قسَّمه الصراع. وهو ما ظهر واضحاً أثناء المفاوضات التي رعتها مصر، حيث أعلن الطرف الفلسطيني تمسكه بفك الحصار عن القطاع من كافة الجوانب، وعدم الاكتفاء بفتح معبر رفح، الذي يعني فصل القطاع عن الجسم الفلسطيني، وقطع كل أشكال الاتصال معه، وبالتالي إلحاقه بالإدارة المصرية بشكل كلي، مع ما يحمله هذا التوجه من مسعى يؤدي إلى تكريس حالة الإنقسام القائمة، المفتوحة على احتمال تحويل القطاع إلى جسم سياسي مستقل، يعيد المشهد الفلسطيني إلى تلك اللحظات السابقة لإبرام اتفاق "أوسلو"، الذي كانت نسخته الأولى تتحدث عن الانسحاب من قطاع غزة فقط، قبل أن يضاف إليه "أريحا" لدواعي ترويجية!.. وهذا التوجه بشأن دفع غزة لتصبح تحت مسؤولية مصر، أكده مسؤول ملف المفاوضات في "م. ت. ف."، السيد صائب عريقات، في ندوة له في جامعة النجاح في مدينة نابلس يوم الأحد **2012/12/23**.

أما الاتجاه الثاني، فقد عبَّرت عنه السياسات والمساعي العربية الرسمية والفلسطينية التي تنشد تعميم نموذج الضفة الغربية في قطاع غزة، لجهة قيام هدنة طويلة الأمد مع العدو "الإسرائيلي"، ووقف كل أشكال العمل المقاوم، وفرض الحظر على عمليات التسلح التي تحتاجها القوى المقاومة، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية لوقف ما يسمونه ظاهرة السلاح "غير الشرعي"، التي تشكل مبرر ومسوغ ملاحقة المجاهدين واعتقالهم وزجهم في سجون السلطة. وقد شكل اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، الذي رعته مصر، أولاً، وقطر، ثانياً، وعاءً وحاضنة لهذا التوجه، الذي لم ير النور.

ولقد شكلت الحرب "الإسرائيلية" العدوانية الأخيرة، التي استهدفت اغتيال القادة الميدانيين، وتدمير مستودعات الصواريخ، وشبكة الأنفاق، المعبر الأساسي لسلاح المقاومة في ظل الحصار المفروض، واتباع سياسة الأرض المحروقة التي لم تميز في التدمير والقتل، بين أهداف عسكرية أو مدنية، بين مقاوم ومجاهد في الميدان أو طفل أو امرأة أو شيخ في المنزل، أو إعلامي ينقل الحقيقة... وكل ذلك من أجل كسر إرادة القوى والحركات الجهادية والمقاومة، وفرض الإستسلام عليها، لتسهيل

عبور تلك التوجهات، وإيجاد المناخات الملائمة والأرضية اللازمة للشروع والبدء في تنفيذ سلسلة المشاريع الإعمارية والإنمائية والإقتصادية التي أعلنت دولة قطر عن تمويلها في إطار "إغراءاتها" لترجمة اتفاق الدوحة من الأقوال إلى الأفعال، وتم كشف النقاب عنها أثناء زيارة الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، أثناء زيارته إلى القطاع عشية العدوان "الإسرائيلي" الغادر... إضافة الى مشروع السوق الحرة على الحدود المصرية الغزية، التي تحدثت الأنباء عن امكانية امتدادها إلى كيلو مترات عدة داخل الأراضي المصرية، ناهيك عما يقال عن مشاريع تصريف وتوريد الغاز القطري عبر أنابيب تحط في نهاية المطاف على شواطىء غزة.

إن قطاع غزة سوف يبقى ساحة سباق بين الاتجاهين المتصارعين، اتجاه المقاومة والاتجاه المعاكس، الذي تلتزمه وتقوده الدول العربية التي تقبض على ناصية القرار في الجامعة العربية. وفي هذا السياق، تحدثت وسائل الإعلام المصرية عن إحباط محاولات تهريب أسلحة عدة إلى قطاع غزة، كان آخرها مصادرة **17** صاروخاً من طراز "دي بي ايه" في منطقة بئر لحفن على مسافة **22** كم جنوب مدينة العريش. وقد أعلن العقيد أركان حرب المصري أحمد محمد علي، "أن ذلك يأتي في إطار الجهود المكثفة للقوات المسلحة لتأمين حدود الدولة على كافة الاتجاهات، كأحد أهم مهامها الرئيسية لإجهاض جميع المخططات والمحاولات التي تهدف إلى تقويض استقرار أمن المجتمع المصري والإضرار بالأمن القومي" (وكالة سما **24 /11 /2012**)

وعليه، فإن الحديث الذي تواصل وسائل إعلام العدو الترويج له بشأن العدوان المرتقب على غزة، والذي حدد البعض توقيته بعيد انتخابات الكنيست المقبلة في الثاني والعشرين من كاون الثاني / يناير المقبل، يبقى التحدي الأبرز للقوى الجهادية على الجبهة الغزاوية، ما يستدعي بقاءها على جهوزية تامة لإحباط العدوان ورد المعتدين على أعقابهم.

الضفة بين سندان الإستيطان ومطرقة المفاوضات:

رغم الضجيج الإعلامي والتظاهرات الشعبية والاحتفالات التي سخَّرت لها السلطة كل عناصر النجاح، والتي رافقت إعلان قرار الأمم المتحدة الاعتراف بـــ "دولة فلسطين"، غير العضو بصفة مراقب، فإن شيئاً على الأرض لم يتغير بالنسبة للمواطن الفلسطيني بعد التاسع والعشرين من

تشرين الثاني / نوفمبر، كما هو الحال عند الجانب "الإسرائيلي" الذي عبَّر عنه بنيامين نتنياهو بقوله: "إن قرار الجمعية العامة لا يحظى بأي أهمية وهو لن يغير شيئاً على الأرض"... و"إن دولة فلسطينية لن تقوم دون تسوية تضمن أمن مواطني إسرائيل" (الوكالات 2012/11/29) وقد ترجمت الحكومة "الإسرائيلية" هذه المواقف بمشاريع استيطانية جديدة، وبآلاف الوحدات السكنية التي تؤدي الى ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، من جهة، وتعيق قيام "الدولة" الموعودة، من جهة أخرى.

صحيح أنه أصبح لفلسطين مقعداً في الأمم المتحدة، كدولة غير عضو بصفة مراقب في الهيئات الدولية... إلا أن الصحيح أيضاً هو أن الإطار القانوني لهذه الخطوة يؤشر إلى اعتراف "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" بشرعية الاحتلال "الإسرائيلي" لـ 78 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، والتي لا يملك كائناً من كان الحق في التنازل عن أي شبر منها... وتنازل هذا الإطار عن اللاجئين وأسقط حقهم في العودة إلى الأرض الفلسطينية التي اقتلعوا منها، بما يفسح في المجال أمام مشاريع التهجير والترحيل والإبعاد والتوطين التي تطل برأسها هذه الأيام... وفوق كل ذلك، ساهم في إقفال طريق التحرير والعودة أمام الشعب الفلسطيني والأجيال الصاعدة والقوى المجاهدة؛ كما رهن أي تقدم في سياق العمل الديبلوماسي الذي تخوضه "السلطة الفلسطينية" بالمقاوضات فقط، دون الالتفات الى أساليب التحرك الأخرى، بما فيها إمكانية الإنتفاض على سلطات الاحتلال، ومشاريعها الاستيطانية وسياساتها العدوانية، والتي قد تنفجر في أحداث عنف ضد الجيش "الإسرائيلي"، على حد قول عمير إيبورت المحلل العسكري لصحيفة معاريف في 2012/12/13.

إن الوقائع الجديدة تضع الضفة الغربية بين سندان الاستيطان السرطاني ومطرقة المفاوضات العبثية التي تتمسك بها السلطة الفلسطينية، طريقاً وحيداً ومعبراً لترجمة مفاعيل القرار الدولي بشأن الدولة "الفلسطينية"، متجاوزة التجربة السلبية التي أثمرت فشلاً ذريعاً وخسارات متتالية، بعد نحو عشرين سنة من اللهاث خلف المفاوض "الإسرائيلي" بإشراف الرباعية الدولية ورعايتها المنحازة أصلاً للطرف "الإسرائيلي". وكلا المسارين مضر بمصالح الشعب الفلسطيني، وبمجمل القضية الفلسطينية، حاضرها ومستقبلها.

ومن أجل تحريك عربة المفاوضات التي توقفت عند المحطة الأردنية، تستعد أوساط الجامعة العربية، لطرح مبادرة عربية جديدة، بعيد الانتخابات "الإسرائيلية" المقبلة في 22 كانون الثاني / يناير

2013، أماط اللثام عنها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح السيد، عزام الأحمد. وتقوم هذه المبادرة على وقف مؤقت للاستيطان خلال فترة المفاوضات. وسوف تحملها وفود عربية إلى الإدارة الأميركية والإتحاد الأوروبي والصين وروسيا.

هذه المبادرة "العربية" العامرة بالتساؤلات وعلامات الإستفهام، تشبه إلى حدٍ كبير موضوع الكونفدرالية مع "الأردن وغيره من الأطراف" الذي طرحه السيد محمود عباس مؤخراً، والذي أعاد التذكير بطروحات ومشاريع سابقة، كانت قد طرحت في الماضي، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية عبر علاقة مع الأردن (علاقة فدرالية أو كونفدرالية).

وقد سبق للأردن أن روج لمثل هذا المشروع أول مرة في **1972/3/12** عندما طرح الملك حسين بن طلال فكرة "المملكة العربية المتحدة" التي تضم الضفتين الشرقية والغربية المحتلة، ووافق عليها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة في **1983/12/14**...

وفي وقت لاحق، طرحت وكالة الاستخبارات الأميركية ورقة مقترح كونفدرالية (الأرض المقدسة) وهي عبارة عن اتحاد سياسي كونفدرالي، عاصمته مدينة القدس، ويضم ثلاثة دول هي: الأردن وعاصمتها عمَّان، وفلسطين وعاصمتها رام الله، و"اسرائيل" وعاصمتها تل أبيب، على أن تبقى القدس ممثلة للاتحاد الثلاثي الكونفدرالي، وعنواناً يمثل الأديان الثلاثة ومحجاً لسياحة دينية عالمية تدعمها أميركا وأوروبا.

وتتضمن الورقة أفكاراً حول حل جذري ونهائي للصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي" على مستوى مشروع إقليمي. وكان المسؤول الأميركي (كريستوفر هالينج) الذي تجول بهذه الورقة في المنطقة العربية، أحد أبرز المستشارين الأمنيين للدبلوماسية الأميركية.

ويسجل الطرح الأميركي أن المأزق الأساسي أمام حل الصراع هو مدينة القدس، ثم ملف عودة اللاجئين، وهو مأزق لا يمكن معالجته إلا في إطار علاقة كونفدرالية، تنهي الصراع في المنطقة من جذوره.

والمهم والأخطر في هذه الورقة، أنها تنص صراحة على امكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين الى الأردن أو "فلسطين" (الضفة وغزة) فقط، وليس أرض فلسطين التاريخية... كما أن هذا المقترح يتكفل بتحقيق الأمن لـــ "إسرائيل" وحتى يهودية كيانها. (أمد **2012/12/16**)

وفي السياق ذاته، تقدم مركز (بيغن – السادات) باقتراح كونفدرالية أردنية – فلسطينية من ثلاث ولايات، وضعها مستشار الأمن القومي "الإسرائيلي" السابق، اللواء إحتياط (جيورا أيلاند)، بعنوان: "بدائل إقليمية لفكرة دولتين لشعبين". نقوم الفكرة المركزية للدراسة على أن مشروع الدولة الفلسطينية – كما هو مطروح في حل الدولتين – غير قابل للحياة، وأنه من الضروري البحث عن بدائل أخرى، أهمها بديلان:

البديل الأول يتمحور حول أهمية تخلي "إسرائيل" عن معظم الأراضي التي تسيطر عليها حالياً في الضفة الغربية لإقامة دولة فلسطينية، تنظم في اتحاد كونفدرالي مع الأردن. الخطورة في هذا الاقتراح، هو إنشاء مملكة أردنية فدرالية تتكون من ثلاث ولايات، الضفة الشرقية والضفة الغربية وغزة، وبالطبع بدون القدس، ومع إلغاء حق العودة إلى فلسطين التاريخية... وعلى حد قول المقترح، حتى بعد سيطرة حماس على غزة، ما يزال بالإمكان تحقيق هذا المقترح على مرحلتين، في البداية الضفة الغربية (وبدون غزة).. وعندما تنضج الظروف يمكن تطبيقه على غزة.

اما المقترح الثاني فيقوم على تبادل للأراضي يشمل دول مصر، "إسرائيل"، الأردن، والفلسطينيين، وذلك على أساس قاعدة النفع المشترك، أو تبادل المصالح والمنافع... تنقل بموجبها مصر الى غزة مناطق مساحتها نحو (**720**) كيلو متراً، وهذه الأراضي عبارة عن مستطيل ضلعه الأول يمتد على طول (**24**) كيلو متراً، على طول شاطئ البحر المتوسط من رفح غرباً حتى العريش، إضافة إلى شريط يقع غرب كرم أبو سالم جنوباً، ويمتد على طول الحدود بين "اسرائيل" ومصر. وتؤدي هذه الزيادة الى مضاعفة حجم قطاع غزة البالغ حالياً (**365**) كيلو متراً، نحو ثلاث مرات. وبالمقابل، يتنازل الفلسطينيون عن **12** بالمئة من أراضي الضفة التي ستضمها "اسرائيل" اليها. وستنقل "إسرائيل" إلى مصر **720** كيلو متراً من أراضي جنوب غرب النقب (المصدر السابق، بتصرف).

إن "الإنتصار" الديبلوماسي، لم يخفِ تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، والتي زادت تأزماً وتعقيداً نتيجة سياسات الاستيطان والتهويد، المتواصلة والمستجدة، والضغوط التي مارستها الإدارة الأميركية وحليفاتها الغربية والعربية، التي توقفت عن تقديم المساعدات للسلطة، وصرف مرتبات جيش موظفيها... ولم يخفف من وتيرة المظاهرات والمصادمات مع "الجيش الإسرائيلي" في الضفة الغربية، بعد عملية "عمود الدخان".

وتعيد صحيفة معاريف (2012/12/13) هذا الحراك الشعبي المتنامي إلى الإحباط لدى الفلسطينيين الذين بدأوا يدركون "أن الواقع لم يتغير، وبقيت الأوضاع على حالها" بعد صدور قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة. وهذا الواقع المأزوم قد "ينفجر في أحداث عنف ضد الجيش الإسرائيلي". ويرى عمير إيبورت، المحرر العسكري لصحيفة معاريف، أن الأمر المقلق هو "أن الهدوء ساد الجبهة الجنوبية، فيما لا زالت "أعمال العنف" في الضفة الغربية مستمرة وآخذة بالتوسع"... وكلها مؤشرات عن إمكانية انبلاج إنتفاضة ثالثة، رداً على سياسات الاحتلال العدوانية ومشاريع الاستيطان المتغولة، وممارسات عصابات المستوطنين، التي تعبث بأمن الفلسطينيين وتهدد حياتهم فيما تبقى لهم من أماكن تواجد... ورفضاً لنهج السلطة الفلسطينية، الذي أدخل القضية الفلسطينية في أنفاق المساومات المظلمة، ودفعها خطوات كثيرة إلى الخلف... وانتصاراً لقوى المقاومة والحركات الجهادية تتمسك بالقضية وتصون ثوابتها وتواجه الغطرسة العدوانية الصهيونية، وتلحق بالجيش "الإسرائيلي" الهزائم المتلاحقة، وتفشل مخططات "الحكومة الإسرائيلية"...

إنه سباق دائم ومستمر، منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، بين نهجي المقاومة و"التسوية"... ولن يتوقف ما دام الصراع العربي – الصهيوني مفتوحاً، وآفاق الانتصار بينة للشعب والقوى الجهادية، التي تتقدم بخطوات ثابتة على أكثر من جبهة، رغم كثافة الدخان والسحاب الذي يغطي المنطقة بين الفينة والأخرى!..